**تنظم جامعة البليدة2 علي لونيسي ومن خلال مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية بالجزائر الملتقى الوطني الأول حول تمكين المرأة وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر يومي 08-09 مارس 2015**

**الملتقى الوطني الأول: أثر تمكين المرأة على التنمية الاقتصادية في الجزائر**


**1/ الاسم واللقب:** نسيسة فاطمة الزهراء (المتدخل) 2/ حريزي فايزة

1/ **الدرجة العلمية:** أستاذ محاضر ب 2/ أستاذ مؤقت

**التخصص:** علم الاجتماع

**المؤسسة أو الهيئة الانتماء:** جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

**البريد الالكتروني:** samia84dz@gmail.com

**الهاتف:** 00213668907165


**محور المداخلة:** المحور الأول: " تمكين المرأة و التنمية الاقتصادية، مفاهيم و أبعاد تنموية" الاتجاهات المعاصرة لمساهمة المرأة في التنمية.

**عنوان المداخلة:** إسهامات المرأة المسلمة في التمنية الاقتصادية من خلال الاتجاهات المعاصرة


**الملخص:**

للمرأة أهمية ودور هام في بناء المجتمعات والتنمية الشاملة على مختلف الأصعدة، والاهتمام بقضايا المرأة وتمكينها، اقتصاديا وسياسياً واجتماعياً، أولوية متقدمة في فكر القيادة الجزائرية من منطلق إيمانها

بأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة في خدمة وطنها ودفع مسيرته التنموية إلى الأمام. وقد كان التطور الذي طرأ على أوضاع ودور النساء المواطنات مكونا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة على مستوى مختلف القطاعات، وحقيقة الأمر إن هذا الاهتمام المتعاظم من قبل الدولة بدور المرأة لم يقتصر على دعم المرأة الجزائرية في الداخل بل تعداه إلى المستوى العربي من خلال دعم كافة المبادرات والخطط الرامية للنهوض بالمرأة العربية وتعزيز مكانتها والدفاع عن حقوقها.

ونسلط الضوء على المشاركة المتزايدة للمرأة في التعليم وسوق العمل، إضافة إلى الإنجازات التي حققتها والتحديات التي تواجهها، والجهود المبذولة من قبل الدولة لمساعدتها ودعمها، وفي هذا الاتجاه فإننا سنتطرق إلى إبراز إسهام المرأة الجزائرية في سوق العمل وفي التنمية الاقتصادية في ظل الاتجاهات المعاصرة.

**الكلمات المفتاحية:** المرأة، التنمية الاقتصادية، الاتجاهات المعاصرة.

**المقدمة**

للمرأة دور متميز وأساس ومكانة سامية وحاسمة في تطور المجتمعات الإنسانية وإن رقي الأمم يأتي من خلال المكانة التي توليها المرأة لأبنائها على وجه الخصوص، وعملها خارج الأسرة على وجه العموم، كما إن المقصود بالمرأة الوجود الإنساني لها أينما وكيفما كان موقعها على الأرض. ويُعد توظيف قضيتها والنجاح في معالجتها كإشكالية إنسانية إنما يعني من الوجهة العامة النجاح في معالجة واقع المجتمع بكامله وتحسين أحواله .

لقد أصبح الاهتمام بموضوعة المرأة مما يعد قضية أساسية وحاسمة في المعالجات الاجتماعية الإنسانية. وباتت الشغل الشاغل للمرأة ومنظماتها ولقادة الدول والمجتمعات والمؤسسات المدنية وللمختصين والمربين والمصلحين على اختلاف مدارسهم ومناهلهم المادية والروحية، حيث الشعور السائد

بين طبقات المجتمع كافة بأن المرأة ما زالت أسيرة الأفكار التي تصادر دورها وتسلط الرؤية الذكورية والأنظمة القمعية التي زادت الأمور تعقيدا نتيجة الاقتتال المفتعل على المصالح الخاصة.

فالمرأة ركن أساسي من أركان المجتمع المسلم في مجاليه العام والخاص في حاضره ومستقبله. وهي أداة رئيسية لإعادة إنتاج القيم والمبادئ الأساسية للمجتمع وللأمة بأسرها، سواء من خلال دورها كأم أو من خلال أدوارها العامة ومشاركتها في المجتمع.

والمرأة بحكم قيامها على عملية التنشئة الاجتماعية الأولى ودورها الكبير في البناء الأسرى والاجتماعي هي مدخل عظيم الأهمية للتغيير والإصلاح والبناء، وطاقة عقلية وعملية هائلة يمكن أن تسهم بدور عظيم في عمليات العمران والتنمية للمجتمعات المسلمة.

من هنا اتخذت المرأة في صلب التشريعات والآداب الإسلامية، مكانة محورية مكنتّها من القيام بدور بارز، انعكست تأثيراته في مختلف الإسهامات التي شاركت فيها المرأة المسلمة وعلى مختلف الأصعدة الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

بَيد أن هذا الدور البارز كانت تعترضه في بعض الفترات التاريخية، صعوبات وتحديات، تأتي – في كثير من الأحيان– من طبيعة البيئات والظرفية الاجتماعية والعرفية المحيطة بوضع المرأة ودورها في تلك المجتمعات المختلفة. الأمر الذي كان يؤدي أحيانا إلى ضعف الدور الذي تلعبه المرأة في بعض الميادين بل وتهميشه أيضا.

وهنا نحاول تتبع الدور الذي تلعبه المرأة المسلمة في عملية تنمية المجتمع والنهوض به. فالدور الذي تقوم به المرأة في عملية التنمية ظاهرة متراكبة، وهي محصلة جملة من العوامل الاجتماعية والظروف السياسية والاقتصادية والثقافية.

**أولا: تحديد المفاهيم**

**1/ مفهوم عمل المرأة:**

يرجع الاهتمام بمفهوم عمل المرأة إلى بداية الثورة الصناعية، وذلك عندما بدأ عمال المصانع يضربون عن العمل نتيجة لإرهاقهم لساعات عمل طويلة وذات أجر محدود. وبسبب ذلك دخلت المرأة ميدان العمل لتغطى نقص الأيدي العاملة في المصانع خوفاً من توقف العمل والخسارة المالية المترتبة على ذلك.

ولم يكن دخول المرأة لسوق العمل بقرار اتخذته بنفسها بل لواقع مجتمعي دفعها لاتخاذ مثل هذا القرار لإنقاذ تلك المصانع من الخسارة دون النظر لطبيعة المرأة وقدراتها والعبء الذي تتحمله من جراء ذلك[1].

**2/ العمل:** الجهد الذي يبذل الإنسان سواء كان عقليا أو عضليا، بمعنى استخدام الفرد لقواه المختلفة من اجل تحقيق منفعة[2].

**3/ المرأة العاملة :** وهي الزوجة المنجبة التي تؤدي عملا منظما ومشروعا خارج المنزل وتتقاضى عليه اجر، وترتبط مواعيد عمل محددة، وتؤدي أدوارها الزوجية والامومية[3].

**4/ النمو الاقتصادي:** يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الحقيقية في الناتج القومي، وفي نصيب الفرد من هذا الناتج، خلال فترة زمنية معينة[4].

---

[1] **المرأة.. وعمل المرأة – دراسة تتبعية، (متاح على) :http://www.Fin3go.com**

[2] **سامي محمد العزاوي ، وفاء قيس كريم : التفاعل الاجتماعي لدى أطفال الرياض من أبناء الأمهات العاملات و غير العاملات ، مجلة الفتح ، العدد 50، آب 2012، ص7**

[3] **المرجع السابق: ص7**

[4] **عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 551.**

وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعنى مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي والناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعنى حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي،وبالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلي) معدل النمو السكاني.

كما يلاحظ أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي،ومن ثم لن يحدث نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم،كما أن النمو ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة،فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نمو اقتصاديا،فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نمو اقتصاديا.

إن مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها[5].

**5/ التنمية الاقتصادية:**

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الفرد الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج[6].

---

**[5] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 13.**

**[6] عبد القادر محمد عطية، مرجع سابق، ص 17.**

و يؤكد هذا المعنى الاقتصادي المعاصر kindleberger حينما يقر أن التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجيا وفنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها[7].

أما التنمية الاقتصادية فهي التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الدولة، ويقتضي بالضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع، وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية، وينطبق هذا المفهوم على البلدان المتخلفة[8].

**مفهوم جيرالد مايير "Gerald Maier"** :"إن التنمية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر".[9]

**مفهوم كلود قيارد " Claude gaillard " للتنمية:**" إن تنمية بلد ما تتحقق بسبب نمو بعض المتغيرات المتميزة مثل الإنتاج مصحوبة بتحولات هيكلية"[10] .

**ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية:**

إن للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة للشعوب الساعية لتحقيقها، و من هنا فإن التنمية الاقتصادية ليست غاية في حد ذاتها و لكنها وسيلة لتحقيق غاية أخرى،

---

**[7]عبد العزيز عجمية و آخرون، مقدمة في التنمية و التخطيط، مرجع سابق، ص 48.**

**[8] محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر أحمد،النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،مصر،1999،ص:40.**

**[9] إسماعيل شعباني ، مقدمة في اقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو،دارهومة للطباعة والنشر،الجزائر،1997،ص:51.**

[10] **Claude gaillard, économie et droit de développement, société nationale de livre, Alger, 1982, p : 16 .**

و منه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تكون موضع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في أي دولة نامية.

**أ.زيادة الدخل القومي الحقيقي:** الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول ، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر و انخفاض مستوى معيشة سكانها، و لا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول و انخفاض مستوى المعيشة و تجنب تفاقم المشكلة السكانية و الأوضاع الصحية و التعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغيرات عميقة و هيكلية في البنية الاقتصادية[11].

**ب.رفع مستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف التي يجب أن تسعى و تعمل التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية اقتصاديا من خلال خططها الإنمائية، حيث أن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضروريات المادية للحياة من مأكل و ملبس و مسكن، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد زيادة الدخل القومي السنوي فحسب و إنما هو أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة.

**ج.تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات:** يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى، فعلى الرغم من انخفاض الدخل القومي، و هبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل في الدول النامية، إلا أن هناك فوارق كبيرة في توزيع الدخول و الثروات، إذ تستحوذ فئة صغيرة على جزء كبير من الثروة و نصيب عادل من الدخل القومي، بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة ضئيلة من الثروة و تحصل على

---

**[11]إسماعيل عبد الرحمان وحربي عريقات، مفاهيم و نظم اقتصادية، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى 2004، ص 274.**

نصيب متواضع من الدخل القومي[12]، هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات، مما يولد لدى الغالبية شعور بعدم وجود العدالة الاجتماعية.

د.**التوسع في الهيكل الإنتاجي:** يجب أن يرافق التنمية الاقتصادية توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي و زيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية و الفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة، كذلك فإن بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية و بعدها يختار الاقتصاد القومي طريقة على حسب إستراتيجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي يأخذ بها هذا المجتمع طبقا لظروفه و حاجته.

**رابعا: المرأة وسوق العمل**

يمكن القول بأن المداخل الحديثة في دراسة المرأة العاملة من حيث علاقتها بكل من سوق العمل والأسرة تأتى محصلة للعوامل الأساسية الآتية[13]:

أ- تنامي النشاط العالمي للحركة النسائية في ظل التبني العالمي لقضية حقوق الإنسان في الحياة والعمل والسياسة دون تمييز من أي نوع.

ب- النقد البناء للمداخل والنظريات التي حاولت الاهتمام بالمرأة في الفكر السوسيولوجي ابتداءً بالاتجاه الوظيفي والاتجاه الماركسي الراديكالي حتى نموذج بنستون لقيمة استخدام المرأة في سوق العمل.

---

**[12] عبد العزيز عجمية و آخرون، مرجع سابق، ص 52.**

**[13] اعتماد محمد علام : العولمة ومشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي، بحث منشور في : العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات، جامعة عين شمس، (تحرير) :عبد الباسط عبد المعطى، اعتماد علام، 3-4 مارس 2002، مطبوعات مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2003، ص108.**

جـ– ظهور مفهوم حديث للعمل وتغير دوره في تحقيق التكامل الاجتماعي من خلال تعديل مواد قانون العمل للتغلب على التمييز في فرص العمل.

ومما لاشك فيه أن الرؤية الدونية على التمييز والتفوق الذكوري على الإناث فإنها مبنية على ارتباط البشر المحتوم بطبيعتهم البيولوجية، تلك التي دعمت مقومات الثقافة الغربية خلال فترات نشأة وتطور النظام الرأسمالي، مؤكدة على تفوق الرجل ودونية المرأة، وهذه الثقافة في الواقع اكتسبت دعائمها من موجة المد الحداثي في هذه الفترات. ولقد أصاب هذه الرؤية في الوقت الراهن العديد من ملامح التغيير، حيث تم رفض المنطلقات والمسلمات النظرية التي تؤكدها الرؤية الإحداثية، وبدأت تظهر الرؤى النقدية التفكيكية الرافضة للمسلمات المميزة للرجل في مواجهة المرأة وكذلك كل أشكال التمييز[14].

ولقد أشارت دراسات المرأة في سوق العمل الرسمي إلى أن هناك اتجاهين نظريين مترابطين ومتداخلين، حيث يضم الاتجاه الأول الإسهامات النظرية التي تناقش أوجه العلاقة بين الأسرة والعمل، وينقسم هذا الاتجاه إلى ثلاثة مداخل أساسية فيدرس المدخل الأول تأثير الأسرة على أدوار المرأة في سوق العمل، كمدخل التنشئة الاجتماعية ومدخل التحليل النفسي والمدخل البيولوجي ومدخل العمل ومدخل النوع والمدخل الوظيفي. ويحتوى المدخل الثاني على دراسات تهتم بتأثير الأوضاع المهنية والاقتصادية للمرأة في سوق العمل على مكانتها وأدوارها داخل الأسرة مثل مداخل الانتماء والرضا عن العمل وتأثيره على الحصول على حقوقها المهنية. ويهتم المدخل الثالث بدراسة المجتمع كوحدة للتحليل في تفسير الظواهر المرتبطة بعمالة المرأة، ومن أمثلة هذا المدخل، مداخل: التدرج، وتحقيق المكانة، ومدخل رأس المال الفردي. أما الاتجاه الثاني فيركز على أدوار العمل والتباين النوعي في المهن بين الرجال والنساء، وكذلك على تركز النساء في

[14] **شادية قناوي : تفعيل دور المرأة المصرية في عملية التنمية الاجتماعية، (في) : قضايا عربية معاصرة، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص92.**

وظائف ومهن ذات مكانة مهنية متدنية وأجور منخفضة[15].

**خامسا: المرأة المسلمة والتنمية الاقتصادية**

يراعي النظام الاقتصادي في الإسلام مصلحة مجموع الأمة، فقد أقر الملكية الفردية باعتبارها غريزة تدفع إلى الجد في العمل والاستثمار الذي يزيد من الدخل القوي عن طريق زيادة الإنتاج مع تقنينها حتى لا يفقد المال وظيفته الاجتماعية. وبالنسبة للمرأة فقد منحها الإسلام حق التملك واعتبرها مستقلة ماديا فهي بذلك تعتبر فاعلا اقتصاديا كامل الأهلية وتساهم في النشاط الاقتصادي لبلادها سواء بشكل مباشرة (العمل المهني – التجارة..) أو بصفة غير مباشرة من خلال دورها في المنزل والقطاعات الأخرى. ونمط الاقتصاد المنزلي قد يعكس نموذجا إسلاميا وسطيا مقابل النموذج الاستهلاكي الترفي الذي يتم تسويقه في العالم الإسلامي. إن الفرد المسلم إذا تربى في أسرته على مزاولة الاقتصاد الحلال لا الاقتصاد لحرام يزدهر على يده المجتمع وتكفيه الموارد لأن الحاجات عندئذ تأتي منسجمة مع مهمة الاستخلاف في الأرض.

أخيرا، إن الرؤية الإسلامية لعمل المرأة التنموي تنبني أساساً على مفهوم الاستخلاف الذي يؤهلها للقيام بواجباتها المختلفة سواء على صعيد الأسرة أو على صعيد الأمة، وشأن المرأة في ذلك شأن الرجل لاشتراكهما في التكليف والاستخلاف وخضوعهما للسنن. إن التفكير الإسلامي ينظر إلى إنسانية المرأة والرجل بمنظار واحد في مسألة التكوين ومسألة المسؤولية ويدعوهما معاً إلى صنع حركة الحضارة الإسلامية في حياة الناس، وبناء على هذا الأساس التصويري تتضح حركة المرأة المسلمة في الواقع وتأسيس دورها التنموي.

---

[15] **فاطمة يوسف القلينى : القيادات النسائية المصرية وموقفها من بعض قضايا ومشكلات المجتمع، بحث منشور ضمن أعمال ندوة : "العولمة وقضايا المرأة"، مرجع سابق، ص291.**

**الخاتمة:**

يعد خروج المرأة إلى العمل محصلة التغيرات التي مست كيان الأسرة بنيويا ووظيفيا، حيث قد دفعتها العديد من الظروف والحتميات إلى سوق العمل ، منها ما يتعلق بإشباع الحاجات المادية الأسرية المتزايدة ، منها ما يتعلق بالوحدة والعزلة التي تعيشها في محيطها المنزلي ، إضافة إلى الرغبة في توكيد الذات واكتساب الاستقلالي المادي والمعنوي وغيرها من الدوافع التي جعلت المرأة تقضي يوميا ساعات طويلة غائبة عن المنزل . أن لهذا الوضع العديد من الانعكاسات والآثار خاصة ما ارتبط بازدواجية الأدوار التي تؤديها المرأة العاملة حيث قد تقصر أو تخفق في القيام بأحد الأدوار المتوقعة منها ، مما يجعلها في البعض من الحالات تعاني صراعات ومشكلات توافقية منها أو أسرية أو مهنية. بالرغم من ذلك تبقى في سعي دائم نحو تحقيق الاستقرار والانسجام داخل أسرتها .

لذلك المرأة الجزائرية أصبحت أكثر مساهمة في العمل خارج البيت وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية أكثر من ذي قبل، وهو مؤشر على تحسن وضعها في المجتمع.

كما أساء كثير من المسلمين فهم مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ حقوق المرأة، فربما أساء التصرف جهلاً، أو بدافع الهوى والطمع، فلا يُنسب الخلل في تطبيق الشريعة إلى انتقاص الشريعة، ووصمها بالتخلف والرجعية، فذلك بهتان عظيم.

ولاحظنا كيف تعامل القرآن معها على اختلاف أحوالها، ووظائفها، وكيف أنه القرآن الكريم بَيَّنَ حقوقها، وصانها، ووضح واجباتها، وحثها على القيام به على أكمل وجه، ورفع عنها أصار الجاهلية، واستعبادها للمرأة، وحرمانها من حقوقها، وتوريثها للوارث، فأصبحت تملك بعد أن كانت مملوكة، وأصبحت ترث بعد أن كانت تورث، بل أمر ببرها أماً وحسن عشرتها زوجة، وإكرامها أختاً، والإحسان إليها بنتاً.

**ومن بين المقترحات والتوصيات نجد:**

1- تخصيص رؤوس أموال توجه للنساء بشكل عام من خلال جمعيات الأسر المنتجة ومن خلال مراكز التدريب المهني، وبخاصة في المجالات الإنتاجية والخدمية حتى يمكن توعية المرأة وتثقيفها بطبيعة عملها والأضرار الناتجة عنه المتوقع حدوثها.

2- التوسع في توفير الخدمات التعليمية للإناث الأميات والمتسربات من التعليم من خلال مراكز التدريب المهني، وبخاصة في المجالات الإنتاجية والخدمية. حتى يمكن توعية المرأة وتثقيفها بحقوقها السياسية والمدنية ومعرفة ما لها وما عليها.

3- ضرورة إيجاد مراكز ثابتة لتشغيل النساء اللائي يعانين من عدم استقرار العمل، لتوفر لهن فرص الحصول على العمل أو لمساعدتهن في تسويق إنتاجهن أو تطوير أعمالهن مع الالتزام بشروط تشغيل ملائمة وفقاً لتشريعات العمل.

4- على الحكومات توفير الضمان الاقتصادي للعنصر البشري وللمرأة بخاصة كي يستطيع تطوير قدراته ووعيه وثقافته ليكون عنصرا فعالا مساهماً في عملية البناء والتنمية في بلده وبلدان العالم وتخصيص ميزانية مناسبة لهذا الغرض.

**المراجع:**

1/ إسماعيل شعباني ، مقدمة في اقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو ،دار هومة للطباعة والنشر ،الجزائر ،1997.

2/ إسماعيل عبد الرحمان وحربي عريقات، مفاهيم و نظم اقتصادية، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى 2004.

3/ اعتماد محمد علام : العولمة ومشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي، بحث منشور في: العولمة وقضايا المرأة والعمل، أعمال الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات، جامعة عين شمس، (تحرير) : عبد الباسط عبد المعطى، اعتماد علام، 3-4 مارس 2002، مطبوعات مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2003.

4/ سامي محمد العزاوي ، وفاء قيس كريم : التفاعل الاجتماعي لدى أطفال الرياض من أبناء الأمهات العاملات و غير العاملات ، مجلة الفتح ، العدد 50، آب 2012.

5/ شادية قناوي : تفعيل دور المرأة المصرية في عملية التنمية الاجتماعية، (في) : قضايا عربية معاصرة، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

6/ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

7/ عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

8/ محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر أحمد،النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،مصر،1999.

9/ المرأة.. وعمل المرأة – دراسة تتبعية، (متاح على): http://www.Fin3go.com

10/ Claude gaillard, économie et droit de développement, société nationale de livre, Alger, 1982, p : 16